



ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

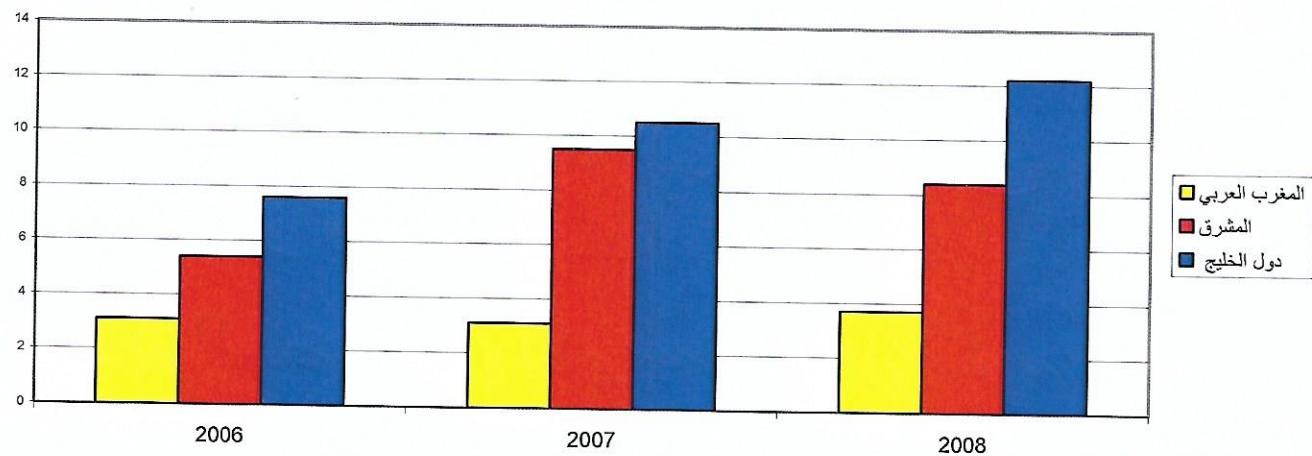
ادارة الدراسات والتكميل الصناعي

التضخم في الدول العربية وعواقب هبوط الدولار على الاقتصادات العربية

د. سناء زوالى

ما هي عواقب هبوط النفط على الدول غير النفطية؟

ارتفاع التضخم حسب المنطقة



لم يؤثر هبوط الدولار بشكل فعال على الدول غير النفطية ويعود هذا إلى عدة عوامل:

- أ- العديد من الدول غير النفطية قامت بربط عملاتها على سلة عملات أجنبية وليس بالدولار فقط.
- ب- بتواري مع هبوط الدولار الذي من المفروظ أن يخفف من تكلفة فوائير استيراد النفط ارتفاع سعر برميل النفط إلى مستويات قياسية ليلغي فوائد هبوط الدولار على تكلفة الفوائير.
- ت- مع ارتفاع اليورو أمام الدولار ازدادت القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة إلى السوق الأوروبي في دول مثل المغرب وتونس ومصر.

ولكن سبب التضخم في الدول غير النفطية يعود خاصة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفطية أكثر منه إلى هبوط الدولار.

هل يجب فك ربط العملة الخليجية بالدولار؟

يتسائل مسؤولوا دول مجلس الخليج عن جدوى ربط عملتهم بالدولار ومتابعة السياسة النقدية الأمريكية التي لم تعد ملائمة للمنطقة، حيث خفض المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي معدل الفائدة لوضع حد للأزمة العقارية والكساد الاقتصادي الأمريكي فاضطررت بدورها البنوك المركزية الخليجية لخفض معدل الفائدة في حين أنها لا تحتاج إلى خفض معدل الفائدة مع ازدهار اقتصادها.

ويرى Alan Greenspan الرئيس السابق لدى المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي أنه من المستحسن فك ربط العملة الخليجية عن الدولار ولكن ليس كل دول الخليج تدعم هذا الرأي من بينهم السعودية والإمارات التي ترى في هبوط الدولار فرصة لجذب الاستثمار الأجنبي وارتفاع صادرات النفط والغاز.

أما قطر فقد دعت دول مجلس الخليج إلى اتخاذ إصلاحات لسياسة النقدية على نطاق إقليمي لإعادة تقييم العملة الخليجية، ولكن ارتفاع قيمة العملة الخليجية مقابل الدولار قد يؤدي إلى خسائر في الأسهم المستثمرة في الخارج والتي أغلبها بالدولار حيث حسب تقديرات البنك الدولي هناك حوالي 2 تريليون من الأسهم المستثمرة في الخارج وقد يؤدي ارتفاع قيمة العملة الخليجية بـ 20% إلى خسائر بقيمة 400 مليار دولار في الأسهم المستثمرة.

ومن المتوقع أن أكثر الدول تميل إلى فكرة ربط عملاتها بسلة العملات الصعبة على غرار الكويت.

معدل التضخم في بعض الدول العربية						
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
4.7	3.1	4.5	2	3.6	2.7	تونس
2	2	3.3	1	1.5	1.2	المغرب
3.7	3.1	3	2	4	3	الجزائر
8.8	11	8	5	11	5	مصر
7	7	10.6	7	4	6	سوريا
10.9	5.4	6.3	4	3	2	الأردن
5.5	4.1	5.6	1	2	1	لبنان
6.2	4.1	2.3	1	1.2	1	السعودية
14	12	12	9	7	2	قطر
10	11	9	7.8	5	3.1	الإمارات
6.5	5	3.1	4.1	1.3	1	الكويت

هبوط الدولار ← تدهور العملة المحلية الخليجية ← ارتفاع تكلفة الاستيراد من منطقة اليورو و اليابان والصين

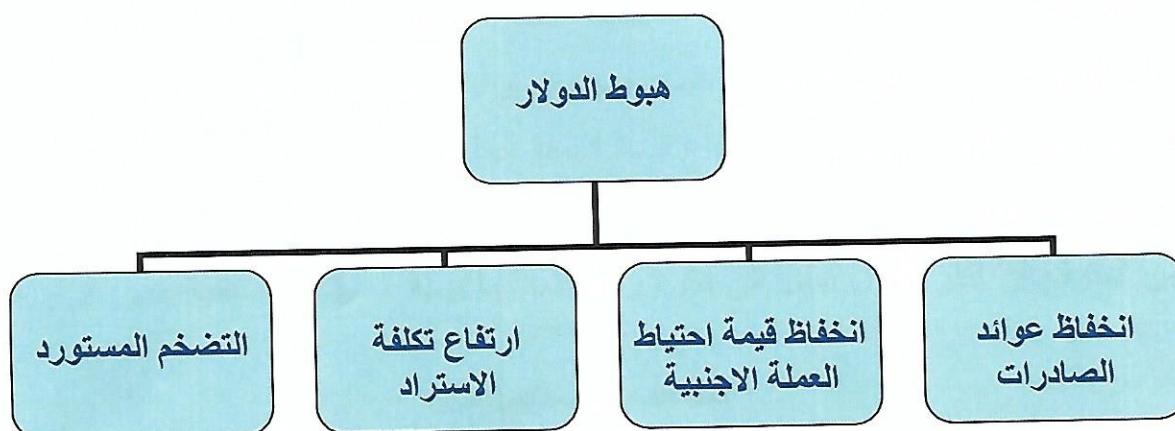
3- تدهور احتياط العملة الأجنبية للدولة:

يؤدي هبوط الدولار إلى تدهور قيمة الاحتياط بالعملات الأجنبية التي أغلبها بالدولار في دول الخليج.

4- انخفاض عوائد الصادرات:

يؤدي هبوط الدولار إلى تدهور قيمة الصادرات الخليجية التي أساسها النفط والغاز وهذا يعني عوائد أقل لهذه الدول التي تستخرج معظم حصتها من النفط والغاز

تكلفة هبوط الدولار على الاقتصادات الخليجية



2- ارتفاع أسعار العقار والمواد الغذائية:

ارتفع معدل التضخم أيضاً بسبب السوق العقاري الذي يشهد طفرة في دول الخليج مما أدى إلى ارتفاع أسعار السكن وتكلفته، ووفقاً لصندوق النقد الدولي يساهم تكلفة البناء بحوالي 67% من التضخم في الدول مثل قطر والإمارات، وتعد السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار في هذه الدول. كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ساهمت أيضاً في زيادة معدل التضخم في المنطقة الخليجية.

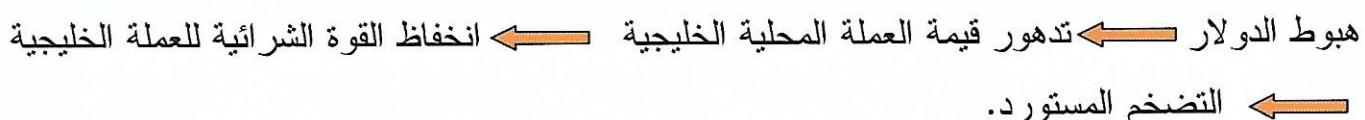
3- مع هذه العوامل لعب أيضاً تدهور الدولار دوراً في تنامي التضخم في المنطقة. ما هي الأسباب؟

II- عواقب وتكاليف هبوط الدولار على الاقتصادات الخليجية

1- التضخم المستورد

للحفاظ على قيمة العملة والاستقرار النقدي في المنطقة عملت دول الخليج إلى ربط عملاتها بالدولار الأميركي. وحالياً تشهد الولايات المتحدة الأمريكية ركوداً اقتصادياً مما أدى إلى هبوط الدولار أمام اليورو وفي مستويات قياسية مما أدى إلى هبوط العملة الخليجية بدورها وتدهور القوة الشرائية الأمر الذي أدى إلى التضخم وبالتالي التضخم المستورد¹ (imported inflation).

على سبيل المثال يساهم التضخم المستورد بحوالي 40% من معدل التضخم في الإمارات.



2- ارتفاع تكلفة الاستيراد

يؤدي هبوط الدولار إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد من أوروبا ومن اليابان والصين² حيث ارتفعت قيمة عملة هذه الدول أمام الدولار وهذا يؤثر سلبياً على ميزانية المدفوعات لدى دول الخليج. مما يجدر ذكره أن دول الخليج تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الاستيراد حيث ارتفعت من 154.5 مليار دولار في عام 2003 إلى 376 مليار دولار عام 2007 أي بارتفاع 143%.

¹ هذا التضخم ناتج عن هبوط العملة الأجنبية وليس عن ارتفاع الطلب المحلي

² ارتفعت قيمة اليووان (yuan) بـ 11% مقابل الدولار ما بين 2007 و 2008.

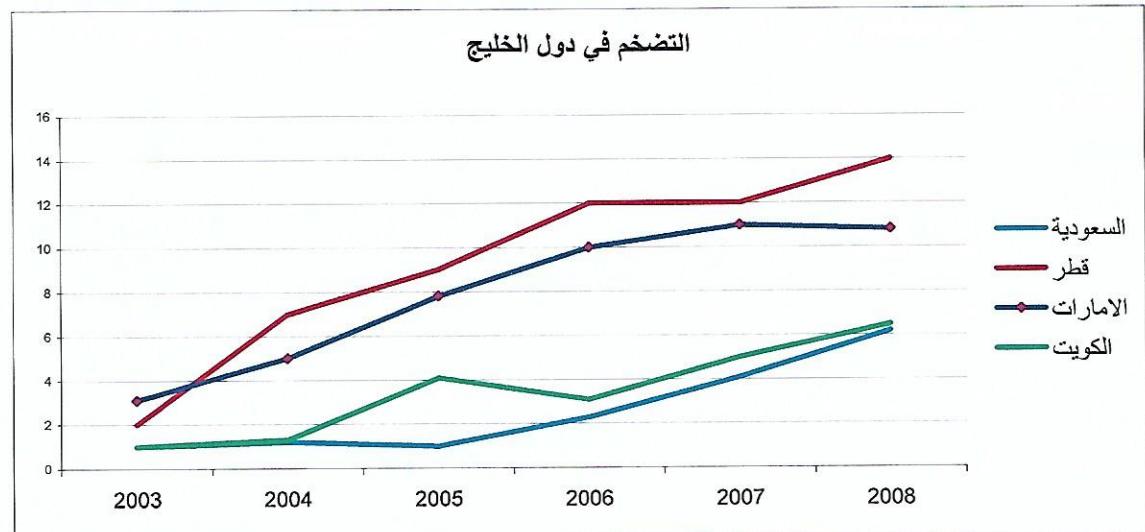
I-أسباب ارتفاع معدلات التضخم في منطقة الخليج

1-توفر السيولة

أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في دول الخليج يعود إلى ارتفاع أسعار النفط. فلقد أدت الأرقام القياسية لأسعار برميل النفط إلى ارتفاع ملفت للعوائد النفطية في دول الخليج ومن ثم إلى زيادة السيولة التي ساهمت في ارتفاع الاستهلاك المحلي والنفقات الحكومية.

وبما أن الطلب المتزايد وعدم قدرة تلبية هذا الطلب أدى إلى خلل بين العرض والطلب ارتفعت الأسعار وبالتالي معدلات التضخم. فهذا ما حدث في منطقة الخليج، حيث يتوقع صندوق النقد العربي أن يصل معدل التضخم في المنطقة إلى 12.2% عام 2008 بينما يبقى هذا المعدل في حدود 3% في الاتحاد الأوروبي.

- ارتفاع العوائد النفطية ← كثرة السيولة ← ارتفاع الاستهلاك والنفقات الحكومية ← التضخم



مقدمة

تشهد معظم الدول العربية خلال الفترة الأخيرة معدلات تضخم مرتفعة خاصة في دول الخليج التي سجلت مستويات قياسية تصل إلى 12% في قطر عام 2007 و 7.5% في عمان و 9.3% في الامارات حين بلغ هذا المعدل في السعودية 6.5% وهو أعلى مستوى في الإثنى عشر عاماً الماضية.

وقد ازدادت حدة التضخم في المنطقة بسبب انهيار قيمة العملات المحلية المرتبطة بالدولار الأمريكي الذي تدهورت قيمته كثيراً مما جعل العملات المحلية في دول الخليج العربي تفقد حوالي 37% من قيمتها منذ 2002. إضافة إلى ذلك تنظر دول الخليج لاتباع السياسة النقدية للمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (FED) علماً بأن هذه السياسة لم تعد ملائمة لهذه المنطقة.

ومع استمرار هبوط العملة الأمريكية أمام اليورو وارتفاع الأسعار في منطقة الخليج ازداد فلق الحكومات ومسؤولي البنوك المركزية الخليجية الذين اجتمعوا لتحليل الوضع ومناقشة اقتراح فك ارتباط العملات المحلية بالدولار الأمريكي.

في ورقة العمل هذه سوف ننطرق إلى النقط التالية:

- I - أسباب ارتفاع التضخم في دول الخليج
- II - عواقب تدهور الدولار على اقتصادات دول الخليج
- III - ~~عند~~ مدى تأثير الدول غير النفطية بـ ~~هبوط العملة الأمريكية~~ ~~أحد دول~~ ~~البر~~
~~على~~
العملة الأمريكية على اقتصادها